Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

الفصل الثاني

مركز الإنسان من الحق والشريعة

الإنسان كائن اجتماعي خلقه الله وأحسن تقويمه وأقام له الوجود لسعادته، كما أنزل شريعته عقيدة وعبادة ومعاملة بحيث رسم للإنسان بذلك سلوكاً واجب الاتباع يخضع له وينسجم معه، تبعاً لوجوده وتعايشه مع الناس. إذ لا يستطيع أن يعيش لوحده معزولاً عن الناس بل هو وحدة من وحدات العلاقات البشرية ينتظم معهم من خلال العادات والأعراف والشريعة سواء من الناحية الاجتماعية السلوكية والعائلية أو من الناحية الاقتصادية ضمن نظم سياسية مختلفة.

كل ذلك في ضوء قواعد الشريعة التي لها صيغة الإلزام أمراً أو نهياً أو تخييراً لإقامة نظام العدل بين الناس من خلال تنظيم العلاقات بما تدعو إلى إنشاء الحقوق واحترامها بحيث لا يكون هناك حق إلا ويقابله واجب، وبهذا نخلص إلى أنه لا يمكن أن تقوم هناك حقوق ما لم يكن هناك مجتمع تنتظم فيه، بمعنى أن الحق دائماً لا يمكن أن يكون مجرداً إنما هو مرتبط بالمجتمع وجوداً وعدماً، وإذا كان الأمر كذلك فإنه لا مجتمع من دون شريعة، إذ هي المنشئة للحقوق بمعنى أن الحقوق لصيقة بالأشخاص طبيعيين كانوا أو اعتباريين، وهذا ما يقرر لنا أن الحقوق قديمة قدم الإنسان وبالتالي فلا يتصور وجود حق دون إنسان، وهذا ما يقرره منطق العقل.

هذا وإذا كان ما في هذا الكون الفضائي من مجموعات شمسية قد انكشفت عن نظام دقيق يقوم على قوانين مذهلة في الدقة حركة وتوازناً إذ تجري الكواكب في مدارتها وأفلاكها بمشيئة الله تعالى العليم الحكيم.

«كل شيء بحسبان».